نتيجة حالة التفاؤل التي انتابت الأوساط الاستثمارية

«بيان»: الأسهم الرخيصة في سوق الكويت ارتفعت وعمليات جني أرباح في «البنوك»

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من إنهاء تداولات الأسبوع الماضي محققا مكاسب كبيرة نسبيا لمؤشراته الثلاثة، معوضا بذلك جزء من خسائره الحادة التي مني بها خلال الأسبوعين السابقين، حيث جاء ذلك نتيجة حالة التفاؤل التي انتابت الأوساط الاستثمارية على وقع انحسار المخاوف بشأن توجيه ضربة عسكرية لسوريا، الأمر الذي أعطى زخما واضحا لتداولات السوق، وسط إقبال بارز على عمليات الشراء التي شملت طيفا واسعا من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، مما انعكس بشكل إيجابي على مؤشرات السوق كافة لتحقق بدورها مكاسب واضحة بنهاية الأسبوع.

وأضاف التقرير الجدير بالذكر أن مكاسب السوق في الأسبوع الماضي لم تكن بسبب هدوء التوترات السياسية فحسب، وإنما جاءت كردة فعل بعد الخسائر الحادة غير المبررة التي تكبدتها الكثير من الأسهم في الأونة الأخيرة، الأمر الذي يجعل صعود السوق أمرا مستحقا، خاصة بعد وصول أسعار تلك الأسهم إلى مستويات متدنية جدا ومغرية للشراء. هذا وتأتي مكاسب السوق الكويتي بالتزامن مع الارتفاعات الجيدة التي عمت معظم أسواق الأسهم العالمية بما فيها أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، والتي استفادت بدورها من هدوء الأوضاع السياسية التي تشهدها المنطقة هذه الأيام، حيث شغل السوق المرتبة الثالثة في ترتيب أسواق الأسهم الخليجية من حيث نسبة المكاسب المسجلة، بعد سوقي الإمارات.

وتابع على الصعيد الاقتصادي، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤخرا تقرير التنافسية العالمي لعام 2013/2014، وشغلت الكويت مراتب متدنية جدا في الكثير من المجالات بالمقارنة مع 148 دولة يغطيها التقرير، من بينها دول مجلس التعاون الخليجي التي شغل بعضها مراتب متقدمة في الترتيب، متفوقة على العديد من الدول الكبرى، في حين أن الكويت لازالت تحتل المرتبة الأخيرة خليجيا في معظم المؤشرات المتعلقة بالاقتصاد والتعليم والأعمال وسوق العمل وجاذبية أموال المستثمر الأجنبي وغيرها من المجالات، حيث شغلت المرتبة الـ102 عالميا في معيار الهدر في الإنفاق الحكومي، في حين احتلت دولة قطر المرتبة الأولى عالميا في هذا الصدد، كما شغلت الكويت المرتبة الـ93 في معيار جودة التعليم الأساسي، والمرتبة الـ106 في معيار جودة التعليم العالي، وشغلت المرتبة الـ129 من حيث عدد الإجراءات المطلوبة لبدء النشاط التجاري، والمرتبة الـ75 في معيار توافر الخدمات المالية، في حين احتلت المرتبة الـ145 من حيث أعباء القوانين الحكومية. كما أظهر التقرير أن العوامل الأكثر تعقيدا في أداء الأعمال في الكويت تتمثل في عدم كفاءة البيروقراطية الحكومية، ونظم العمل المقيدة لقطاع الأعمال، وسهولة الحصول على التمويل، وانتشار الفساد، فضلا عن عدم استقرار السياسات.

وأكمل: وبالعودة لأداء سوق الكويت للأوراق المالية، فقد شهد السوق في أغلب الجلسات اليومية من الأسبوع الماضي عمليات مضاربة نشطة استهدفت الكثير من الأسهم الصغيرة في بعض القطاعات، خاصة قطاعي العقار والخدمات المالية، وهو الأمر الذي عزز من مكاسب المؤشر السعري على وجه الخصوص، في حين شهدت بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما في قطاع البنوك، عمليات جني أرباح حدت من مكاسب السوق نسبيا، وأدت إلى تراجع المؤشرين الوزني وكويت 15 في بعض الجلسات، لكنها لم تفلح في سحبهما إلى المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي.

والجدير ذكره أن السوق قد شهد في جلسة يوم الثلاثاء الماضي عمليات شراء قوية شملت طيفا واسعاً من الأسهم المدرجة سواء القيادية أو الصغيرة، ساهمت في تحقيق مكاسب قياسية لمؤشراته الثلاثة بنهاية هذه الجلسة، حيث سجل المؤشر السعري نموا نسبته 2.94 في المئة ، وهي أعلى نسبة ارتفاع يحققها المؤشر على المستوى اليومي منذ شهر أبريل من عام 2009، في حين حقق كل من المؤشر الوزني ومؤشر كويت 15 أعلى نسبة ارتفاع في يوم واحد منذ ما يقرب من عام، وتحديدا منذ أواخر شهر سبتمبر 2012، إذ حقق كل منهما نموا في جلسة الثلاثاء بنسبة بلغت 1.77 في المئة و 1.90 في المئة على التوالي.

ورأى التقرير ان مكاسب السوق في الأسبوع الماضي جاءت في ظل ارتفاع مؤشرات التداول بالمقارنة مع الأسبوع الذي سبقه، وخاصة على صعيد كمية التداول، حيث وصل عدد الأسهم المتداولة في إحدى جلسات الأسبوع الماضي إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر تقريباً.

ومضى: على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 27.85 في المئة ، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 8.82 في المئة ، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 5.88 في المئة ، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.587.21 نقطة، مسجلاً ارتفاعا نسبته 5.12 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 2.31 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 454.48 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.068.42 نقطة، بنمو نسبته 2.52 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 58.44 في المئة ليصل إلى 38.31 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 60.55 في المئة ، ليبلغ 422.82 مليون سهم.

سجلت تسعة من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الثلاثة الباقية، وتصدر قطاع العقار لائحة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، إذ أقفل مؤشره عند 1.397.74 نقطة مسجلا نموا نسبته 8.60 في المئة. تبعه قطاع الخدمات المالية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 6.90 في المئة بعد أن أغلق عند 1.062.90 نقطة، في حين شغل قطاع النفط والغاز المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره مرتفعا بنسبة 5.23 في المئة عند مستوى 1.202.12 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلا للمكاسب، فكان قطاع السلع الاستهلاكية، إذ أغلق مؤشره عند 1.210.93 نقطة مسجلا نموا نسبته 0.32 في المئة.

من ناحية أخرى، تصدر قطاع التكنولوجيا لائحة القطاعات التي سجلت خسائر، حيث أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع مسجلا خسارة نسبتها 2.85 في المئة ، عند مستوى 1.028.22 نقطة، في حين جاء قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية مع انخفاض مؤشره بنسبة 0.57 في المئة مغلقا عند مستوى 1.120.69 نقطة، أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع الرعاية الصحية، والذي أغلق مؤشره عند مستوى 1.062.31 نقطة، بانخفاض نسبته 0.43 في المئة.

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 755.42 مليون سهم شكلت 35.73 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 727.44 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 34.41 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 14.19 في المئة بعد أن وصل إلى 300.04 مليون سهم.

قطاع البنوك في المرتبة الأولى

شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 34.26 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 65.61 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.78 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 45.55 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 43.56 مليون د.ك. شكلت 22.74 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

مقارنة

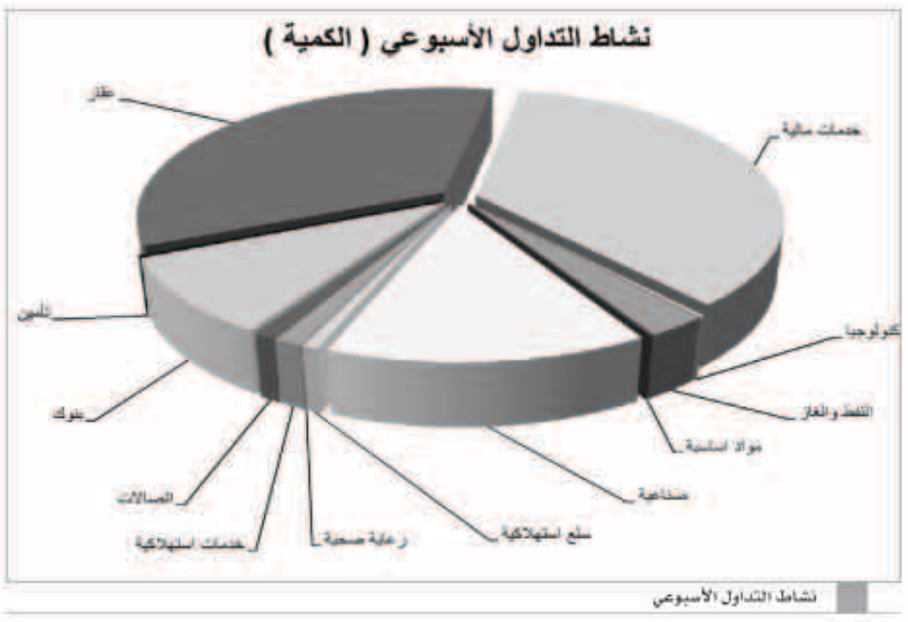

نشاط التداول الأسبوعي

■ انحسار المخاوف في شأن توجيه ضربة عسكرية إلى سوريا تسبب في صعود الأسواق العالمية

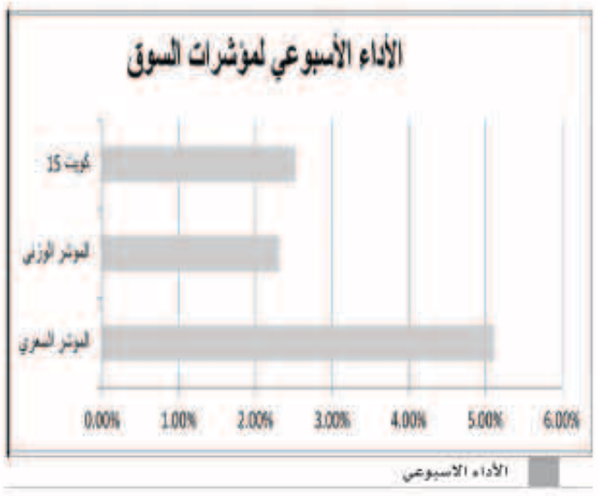

الأداء الاسبوعي

■ مكاسب السوق جاءت كردة فعل بعد الخسائر الحادة

المناعي: «نحرص على أعلى المعايير في خدمة عملائنا»

«التسهيلات» تقدم خدمة خاصة وسريعة للمواطنين المتقاعدين

أعلنت شركة التسهيلات التجارية عن إطلاق خدمة جديدة لعملائها من المواطنين المتقاعدين، وذلك بتوفير مكاتب خاصة لهم في المكتب الرئيسي للشركة، لاستقبالهم وإجراء كافة معاملاتهم دون الحاجة إلى الانتظار.

عن تفاصيل هذه الخدمة قال مساعد العضو المنتدب للتسويق في الشركة، ناصر علي المناعي: «انطلاقاً من حرص الشركة الدائم على راحة عملائها، وتقديرًا لخدماتهم الطويلة في المجتمع، فقد خصصنا للمواطنين المتقاعدين خدمة مميزة بهدف الإجابة عن كافة استفساراتهم وإنجاز جميع معاملاتهم دون الحاجة إلى الانتظار، وذلك حرصاً من الشركة على تطوير خدماتها بما يوفر الراحة والرفاهية لعملائها».

وأكد المناعي التزام الشركة بإطلاق أفضل المبادرات والحلول التمويلية التي تركز بشكل رئيسي على تمويل السيارات، وقال: «نحرص على تطبيق أعلى معايير الكفاءة في خدمة عملائنا، فلدينا الخبرة الكافية في السوق، ونحن نسعى إلى تحقيق المزيد انطلاقا من خبرتنا الواسعة في تفهم عملائنا ومعرفة احتياجاتهم، وسوف نستمر في بذل كل جهد ممكن لتوفير أفضل وأحدث المنتجات والخدمات، التي نأمل أن تنال رضا عملائنا الحاليين والمستقبليين على حد سواء».

وأضاف المناعي: «حين نستعرض رحلتنا على مدار 35 عامًا، نجد أننا ساهمنا بقوة في إثراء الحياة الاقتصادية في مجتمعنا، فنحن فخورون بشركتنا وبإنجازاتنا في قطاع الخدمات المالية خلال هذه السنوات، خصوصاً بعد إطلاق العديد من المبادرات التي تميزنا بها، وكان آخرها «طيّحنا واحدة» و «أسقطنا الخمسة»، واغتنم هذه الفرصة لأشكر عملاءنا وموظفينا والمساهمين والمجتمع، الذين أدّوا دورًا مهمًا في تعزيز نجاحنا».

ناصر المناعي

يأتي إطلاق هذه الخدمة بالتزامن مع احتفال شركة التسهيلات التجارية بالذكرى السنوية الـ 35 لبداية نشاطها، حيث حفلت هذه السنوات من عمرها بالعديد من المبادرات، وبتقديم أفضل الخدمات، والتميز في خدمة العملاء، كما لعبت دورًا أساسيا في تعزيز النشاط الإقتصادي في الكويت لوكلاء السيارات و مكاتب السيارات و الأفراد.

يذكر أن شركة التسهيلات التجارية هي الأولى من نوعها في تمويل السلع الإستهلاكية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تأسست عام 1977 لتتبوأ موقعاً رائداً في قطاع التمويل منذ 35 عاما، وترسخت مكانتها في السوق بفضل ما تقدمه من خدمات و مزايا، وحرصها على تقديم أفضل مستويات خدمة العملاء، مع السرعة والسهولة في إجراء المعاملات.

وتلعب «التسهيلات» دورا رئيسيًا في قطاع السيارات والسلع الاستهلاكية، وهي إحدى الشركات الرائدة في تمويل السيارات الجديدة والمستعملة والقروض النقدية.

يمكن للعملاء تقديم طلباتهم بسهولة عن طريق المكتب الرئيسي في شرق، إلى جانب فروع الشركة الكائنة في مناطق حولي، الرقعي، الفحيحيل والجهراء ومكاتب الشركة لدى وكالات ومعارض السيارات ، ومن خلال موظفي المبيعات المتواجدين في كافة معارض السيارات التي يبلغ عددها 21 مكتبا.

«الدولي»: إقبال كبير على جناح البنك في المقر الرئيسي لشركة النقل العام الكويتية

جناح «الدولي» في شركة النقل العام

أعلن بنك الكويت الدولي، أن جناحه الذي اقيم في شركة النقل العام الكويتية، وجد إقبالا كبيرا على خدماته المصرفية حيث قام خلالها موظفو البنك بتعريف العملاء والعاملين في الشركة على أحدث المنتجات المصرفية والخدمات التي يقدمها.

وذكر « الدولي » في بيان له : أن الجناح الذي أقيم في المقر الرئيسي لشركة النقل العام الكويتية، تجسيد حي وعملي لرسالة البنك التي يسعى من خلالها إلى التواصل المباشر مع الجمهور، والتواجد في أكثر النقاط قربا من عملائه، الأمر الذي انعكس من خلال إطلاق حملات تسويقية مكثفة بشأنها البنك خلال الفترة الماضية في أكثر من مكان حيوي لترويج خدماته المصرفية والتمويلية.

وبهذه المناسبة قالت المدير العام للإدارة المصرفية للأفراد انتصار السويدي «أن فترة تواجد بنك الكويت الدولي في المقر الرئيسي لشركة النقل العام الكويتية، أعطت الفرصة للقاء موظفي الشركة ، ولتعريفهم عن قرب بنوعية وطبيعة الخدمات والمنتجات المميزة»، مشيرا الى أن موظفي البنك حرصوا على تقديم مجموعة من البرامج التمويلية التي تلبي احتياجات شرائح العملاء المختلفة، والتي شملت الخدمات المصرفية بالإضافة إلى الحلول التمويلية المبتكرة لالتجهيزات المنزلية والسيارات والأجهزة وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى.

وختمت السويدي أن جناح بنك الكويت الدولي في المقر الرئيسي لشركة النقل العام الكويتية حقق الاهداف المرجوة في تعزيز التواصل مع العملاء، كما وفق الموظفون في استقطاب شريحة أخرى من الجمهور، مشيرة أن بنك الكويت الدولي سيظل يسعى باستمرار إلى تطوير منتجاته وخدماته المصرفية، في ظل سياسته الرامية إلى أن يكون الخيار الأفضل للذين يرغبون في المعاملات المصرفية الإسلامية.

فوز جلفار بالرئيس التنفيذي لعام 2013 في قطاع الاتصالات

فاز أحمد عبد الكريم جلفار، الرئيس التنفيذي لمجموعة اتصالات، بجائزة الرئيس التنفيذي في قطاع الاتصالات 2013.

هذا وقد تم اختيار الفائزين لهذا العام في الفئات المختلفة للجائزة بعد عملية تصويت مغلقة قامت من خلالها لجنة تحكيم متخصصة تضم 19 حكماً بتقييم ودراسة أكثر من 982 ترشيحاً، ومن ثم تم اختيار 50 شخصية من مختلف دول المنطقة، قبل أن يتم اختيار الفائزين في القطاعات الستة عشرة.

احمد جلفار

ويهدف هذا الحدث السنوي الهام إلى تكريم النجاح والابتكار وأخلاقيات الأعمال والتميز والمساهمة الحيوية التي يقدمها المدراء التنفيذيون إلى شركاتهم في قطاع الاتصالات في المنطقة.

وبهذه المناسبة صرح وليد عكاوي الرئيس التنفيذي، لمجموعة «أي تي بي» ITP، قائلا: « يعتبر أحمد عبد الكريم جلفار في نظر الكثيرين من أهم الشخصيات والقيادات الملهمة، فهو يقود واحدة من أكبر شركات الاتصالات في المنطقة التي تتواجد بقوة في 15 دولة موزعة في أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا. إن حكمة وخبرة وقيادة جلفار أسهمت بكل تأكيد في ترسيخ ذلك النجاح الذي حققته «مجموعة اتصالات» ونحن سعداء للغاية أن نقدم جائزة «الرئيس التنفيذي للعام» في قطاع الاتصالات للسيد أحمد عبدالكريم جلفار.

72 مليون دولار حجم صفقة لكسمارك لضم «سابريون»

أعلنت لكسمارك إنترناشيونال مؤخرا عن ضمها لشركة «سابريون إيه جي» الألمانية، المطور والمورد الرائد لبرمجيات إدارة محتوى الأعمال «ECM» وإدارة عمليات الأعمال «BPM» في أوروبا، وبلغ حجم الصفقة 72 مليون دولار، وعقب إنهاء العملية ستخضع «سابريون» إلى إدارة «برسبتف سوفت وير». وبعد ذلك إنجازا جديدا يتماشى مع خطط لكسمارك التوسعية.

وأوضح باول روكي، رئيس مجلس إدارة لكسمارك والرئيس التنفيذي قائلا: «تواصل لكسمارك تنفيذ خططها التوسعية وتعميق وتوسيع إمكاناتها وحلولها الخاصة بالمحتوى والعمليات وهو ما يحسن بدوره من قدرتنا على مساعدة عملائنا لإدارة تحدياتهم المعلوماتية غير المنظمة. وعند إكمال الصفقة ستكون سابريون هو أحدث استحواذ للبرمجيات يعزز من تحول لكسمارك من كونها شركة عالمية رائدة في التصوير وتقنية المخرجات إلى شركة تقدم الأعمال والحلول النهائية».

«وزارة النفط»: لجنة التعاون الخليجية ستدرس إمكانية توحيد أسعار المشتقات البترولية

الكويت – «كونا»: قالت وزارة النفط ان الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة التعاون البترولي لوزارات البترول والطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي سيناقش موضوعات مهمة منها دراسة إمكانية توحيد أسعار المشتقات البترولية.

واكدت الوزارة في بيان صحافي خصت به وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفى الشمالي سيرأس وفد دولة الكويت في هذا الاجتماع المزمع انعقاده في مدينة الرياض بمقر الامانة العامة لمجلس التعاون في الرابع والعشرين من سبتمبر الجاري.

واشارت الى ان الاجتماع سيناقش مجموعة من الموضوعات التي تهم دول المجلس منها مذكرة الأمانة العامة حول تقرير فريق الطاقة المكلف بتنسيق العلاقات والمواقف مع عدد من الدول والمجموعات الأخرى منها الاتحاد الأوروبي وتركيا والصين ومنظمة التجارة العالمية.

ولفتت الى ان الاجتماع سيتطرق إلى مذكرة الامانة العامة حول اجتماعات مجموعة العمل المكلفة بدراسة ومتابعة تطورات اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو والتي كان من توصياتها التاكد من تطبيق أهم المهام والواجبات التي تضمنها تقرير رئيس مجموعة العمل لدول المجلس.

وبينت ان ذلك التقرير تضمن عددا من النقاط التي تدور حول قضية التغير المناخي والاحتباس الحراري واتفاقية «كيوتو» وقد أوصى التقرير بضرورة متابعة تطورات ومستجدات الاتفاقية وتعزيز مصالح دول مجلس التعاون المتعلقة بالاتفاقية وكذلك النظر في الآثار الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على دول مجلس التعاون والناتجة عن تنفيذ تدابير الاستجابة من قبل الدول المتقدمة.

وذكرت ان من الموضوعات المطروحة على طاولة الاجتماع مذكرة الأمانة العامة حول ملخص الاستراتيجية البترولية لدول مجلس التعاون التي تم اعتمادها من قبل قادة دول المجلس في اجتماعهم الأخير الذي عقد بمملكة البحرين في ديسمبر 2012 وكذلك النظر في دراسة إمكانية توحيد أسعار المشتقات البترولية بدول مجلس التعاون.

وافادت بان الاجتماع الوزاري الخليجي سيناقش ايضا أهم التوصيات التي خرجت عن ملتقى الإعلام البترولي الأول لدول مجلس التعاون الذي نظمته وزارة النفط في دولة الكويت تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح من 25 الى 26 مارس الماضي وذلك تطبيقا لبنود وأهداف استراتيجية الإعلام البترولي التي اعتمدت في أواخر عام 2012.